الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في سنن الترمذي دراسة استقرائية نقدية من خلال كتابه ضعيف سنن الترمذي

د. صباح ثابت الأمير محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد – قسم الدراسات الإسلامية – بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي بقنا

ملخص البحث

تناولت الباحثة في هذه الدراسة" الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في سنن الترمذي دراسة استقرائية نقدية من خلال كتابه " ضعيف سنن الترمذي" .

حيث قامت الباحثة باستقراء جملة من الأحاديث الواردة في سنن الترمذي وحكم عليها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بالوضع في كتابه" ضعيف سنن الترمذي" وقد اعتمدت الباحثة في منهجها على الاستقراء الكامل لهذه الأحاديث، ثم القيام بدراسة نقدية تحليلية لأحكام الألباني عليها من حيث السند والمتن، ومقارنتها بأقوال النقاد المتقدمين والمتأخرين.

وقد تبين من خلال البحث أن الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في سنن الترمذي تميزت بالاعتماد على العلل السندية الصريحة وغير صريحة ، فقد يحكم على الحديث بالوضع إذا كان أحد الرواة (كذاب أو متروك أو منكر الحديث) وإن كان للحديث شواهد تنفي نكارة المتن فلا يعتمدها، وهو بذلك خالف منهج المتقدمين وخالف الإمام الترمذي في أحكامه على بعض الأحاديث. فظهر من البحث أن الألباني وافق في أحكامه على بعض الأحاديث العلماء ، ولكن هناك عددا من المواضع تفرد فيها بالحكم على الحديث بالوضع، رغم أن بعض الأئمة لم يصلوا لهذا الحد من التجريح، مما دعا الباحثة إلى مناقشة هذه المواضع بعناية ،وبيان ما فيها من وجاهة أو محل نظر.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فيعد البحث في الحديث الموضوع من القضايا العلمية المهمة، خصوصاً في عصرنا هذا الذي ضعف فيه العلم بالأحاديث الموضوعة بين طلاب العلم، وانتشر فيه تداول وتسليم هذه الأحاديث، والتسليم بصحتها بمجرد سماع نسبتها إلى النبيﷺ .

ومن أبرز مصنفات الحديث المعتمدة عند جمهور أهل العلم الكتب الستة، والتي حظيت بالقبول والدراسة والنقد عبر القرون، وقد اعتنى العلماء بترتيب هذه الكتب بحسب مكانتها فجعلوا كتاب" الجامع للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ) الرابع في هذا الترتيب، كما ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته حيث قال:" وأما الكتب المشهورة على رأس المئتين ، فالكتب الستة المشهورة، وأولها: الصحيحان، ثم سنن أبي داود ، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه".

ويُعد جامع الترمذي من الكتب المتميزة التي جمعت بين الرواية والدراية، حيث يورد الإمام الترمذي ثم يتبعه بالحكم عليه، مع بيان درجته، وذكر أقوال أهل العلم مما جعله من أنفع كتب السنة لطلبة العلم، ووسيلة مهمة لفهم مناهج المحدثين في الحكم على الأحاديث.

وقد حظى هذا الكتاب بعناية العلماء قديماً وحديثاً، إلا أن بعض أحاديثه وقع فيها خلاف بين النقاد من جهة ثبوتها أو ضعفها، مما دعا بعض المحدِثين في العصر الحديث إلى تتبع أحاديثه وإعادة النظر فى تصحيحها أو تضعيفها.

ومن أبرز هؤلاء العلماء المحدثين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) الذي بذل جهداً كبيراً في خدمة السنة النبوية، ومن ومؤلفاته المهمة في هذا الباب كتاب" ضعيف سنن الترمذي"، الذي خصصه للأحاديث التي حكم عليها بالضعف أو الوضع في كتاب الجامع للترمذي.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ" الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في جامع الترمذي: دراسة استقرائية نقدية من خلال كتابه" ضعيف سنن الترمذي".

أولا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

١- حصر الأحاديث التي حكم عليها الشيخ الألباني بالوضع في جامع الترمذي، وتوثيقها من كتابه ضعيف سنن الترمذي.

٢- تحليل منهج الألباني في اصدار حكم الوضع على الأحاديث واستنباط القواعد التي اعتمدها في تقييم المتون والأسانيد.

٣- دراسة مدى دقة أحكام الإمام الترمذي الحديثية من خلال مقارنة أحكامه بتعقبات الألباني، وبيان التوافق أو الاختلاف بينهما.

٤- تقويم أحكام الألباني الحديثية في ضوء أقوال النقاد المتقدمين، لاسيما في إطلاق حكم الوضع، وبيان مدى انضباطها بالقواعد الحديثية المعروفة.

٥- الإسهام في الدراسات النقدية التطبيقية التي تُعني بالتمييز بين مراتب الضعف في الحديث النبوي ، واختلاف النقاد في إصدار هذه الأحكام.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- أنه يتناول واحداً من دواوين السنة المشهورة، وهو جامع الترمذي، الذي يُعد رابع الكتب الستة المعتمدة عند جمهور أهل العلم، مما يعكس أهمية الدراسة في ميدان الحديث الشريف.

٢- تحقيق التوازن العلمي في التعامل مع أحكام المتأخرين، وبيان مدى موافقتها للمنهج الحديثي الأصيل.

٣- تمييز الأحاديث الموضوعة من غيرها في سنن الترمذي بدراسة علمية موثقة.

٤- الإسهام في تصحيح الفهم الحديثي وتحرير المصطلحات المرتبطة بالوضع والضعف.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

١- عدم الوقوف على دراسات متخصصة تناولت الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في جامع الترمذي على وجه الخصوص، رغم كثرة الدراسات التي تناولت منهجه في التضعيف عموما. خدمة السنة النبوية المطهرة من خلال دراسة علمية حديثية متخصصة تبرز النقد الحديثي المنضبط وتربط بين جهود المتقدمين والمعاصرين.

٢- منهج الترمذي في العلل والنقد، ومقارنة ذلك بما انتهي إليه الألباني، وبيان مدى موافقة أو مخالفة أحكامه لمنهج المتقدمين.

٣- اهتمام الباحثة بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، مما حفزها لاختيار موضوع يتصل بهذا الباب ويجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

رابعاً: أسئلة الدراسة:

ما الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في كتابه ضعيف سنن الترمذي؟

ما مدى موافقة هذه الأحكام لأقوال المتقدمين كأحمد وابن معين وأبي حاتم وغيرهم؟

هل حكمه بالوضع على الأحاديث كان بسبب، نكارتها في السند، أم في المتن؟

خامساً: حدود الدراسة:

الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع في كتابه" ضعيف سنن الترمذي " والتي بلغ عددها "عشرة أحاديث"

سادساً: منهج الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي النقدي الذي يعتمد على جمع الأحاديث التي نص الألباني فيها " بالوضع" وتتبع أحكام العلماء على الأحاديث، وأقوالهم في الرواة جرحا وتعديلاً، والمنهج النقدي الذي يَتوَقَّفُ أمام أحكام الإمام الترمذي والشيخ الألباني– تصحيحاً وتضعيفاً– من خلال الدراسة التطبيقية التي تُسهم بشكل واضح في تجلية الحقائق الكامنة في هذه القضية.

خطة البحث: تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فذكرت فيها أهداف الدراسة، وأهميتها، وأسباب اختيار الموضوع، وأسئلة الدراسة، والدراسات السابقة، وحدود الدراسة، ومنهج الدراسة، وخطة الدراسة، **أما التمهيد ففيه ثلاثة مطالب :**

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الترمذي وكتابه.

المطلب الثاني: تعريف موجز بالإمام الألباني وكتابه.

المطلب الثالث: الحديث الموضوع، وأماراته ، وحكم روايته

أما المبحث الأول: فعنوانه: الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع، ونص عليها الترمذي بقوله" حسن ، أو غريب.

والمبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع، وضعف الترمذي إسنادها.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي وكتابه.

اسمه، ونسبه، ونشأته:

هو محمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحَّاك أبو عيسى السُّلمِي الضَّرير البوغي الترمذي، الحافظ الإمام المجمع عليه[١]

ولد في سنة تسع ومائتين، ويقال: ولد أعمى، والصحيح أنه أضرّ في كِبره، بعد رحلته وكتابتِهِ العلم [٢]، ويؤكد ذلك ما روى الحافظ عمر ابن علّك أنه قال: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريراً سنين" [٣]

طاف البلاد وسمع خلقًا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين[٤].

أوتي الترمذي من الموهبة، والصفات، والأخلاق والفضائل ما جعله من أفذاذ العلماء وأئمة علم الحديث.

وقد رزق حافظة قلَّ نظيرها، أعانته على حفظ عشرات ألوف الطرق حتى كان يضرب به المثل في الحفظ [٥]

روى عن نفسه، قال: "كنت في طريق مكة، فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أنَّ الجزأين معي، فسألته فأجابني، فإذا معي جزآن بياض فبقي يقرأ عليَّ من لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقًا بياضًا، فقال: أما تستحيي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله، قال: اقرأ، فقرأته عليه،

---

[١] تهذيب التهذيب (٣٤٤/٩)

[٢] انظر سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)

[٣] تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢) .

[٤] تهذيب التهذيب (٣٤٤/٩)

[٥] شروط الأئمة الستة ص (١٧) ، وسير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٣) .

فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيئني، فقلت: حدثني بغيره، قال: فحدثني بأربعين حديثًا من غرائب حديثه، ثم قال: هات اقرأ، فأعدتها عليه ما أخطأت في حرف فقال لي: ما رأيت مثلك" [١].

ثناء العلماء عليه:

قال السمعاني: " إمام عصره بلا مدافعة، صاحب تصانيف" [٢].

وقال ابن خلكان: " هو تلميذ أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه. وقد كتب عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد: يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك، سمع منِّي محمَّد بن إسماعيل هذا الحديث[٣].

قال الحافظ المزي: "أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله[٤].

قال الذَّهبي: " محمَّد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم، أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع، ثقة، مجمع عليه .[٥]

ثانياً: كتابه "الجامع المختصر من السنن عن رسول اللهﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.

نقل الذهبي عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي: " قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب –يعني الجامع– في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلَّم [٦].

قال الذَّهبي: " في " الجامع " علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس ْالمسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل ".

وقال أبو نصر عبد الرَّحيم بن عبد الخالق: " الجامع " على أربعة أقسام:

أ– قسم مقطوع بصحته.

ب– وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيَّنا.

ج– وقسم أخرجه للضديَّة وأبان علَّته.

---

[١] شروط الأئمة الستة (١٨/١٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٣) ، تهذيب التهذيب (٣٤٥/٩)

[٢] الأنساب (٣٦٢/٢) (٤٢/٣) ونحوه في معجم البلدان (٢٧/٢) .

[٣] وفيات الأعيان (٤٨٤/١) . انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٣) . والحديث رواه الترمذي في الجامع في المناقب (٣٧٢٧) باب مناقب علي بن أبي طالب، وقال عنه: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦٦/٧)

[٤] تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/١٠)

[٥] ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢٨٩/٦)

[٦] سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٣) .

د- وقسم رابع أبان عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلاَّ حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث: (فإن شرب في الرَّابعة فاقتلوه)، وسوى حديث (جمع بين الظُّهر والعصر بالمدينة من غير خوفٍ ولا سفرٍ) ".

وأضاف الذَّهبي قائلاً: " جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن، يترخَّص في قبول الأحاديث ولا يشدد، وَنَفَسُه في التَّضعيف رَخْوٌ "[١]

قال محمد بن طاهر المقدسي[٢]: سمعتُ أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري شيخ الإسلام يقول: " جامع الترمذي " أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلاَّ المتبحر العالم "والجامع" يصل إلى فائدته كل أحد من الناس"[٣].

ولقد امتاز كتاب الترمذي "الجامع" بما يلي:

أ- أنه حكم على أحاديثه من حيث الصحة والسقم، وأبان عن علَّتها في الأغلب الأعم.

ب- أنَّ جميع أحاديث الكتاب هي مما عمل به بعض الفقهاء.

ج- أنه حوى آراء أشهر الفقهاء المسلمين الذين عاشوا قبله.

د- أنه اعتنى بذكر " العلل " وأحوال الرواة وبيان منازلهم.

هـ- سهولة ترتيبه ووضوح طريقته.

مات بقرية بوغ في سنة خمس وسبعين ومائتين[٤].

---

[١] المرجع السابق (٢٧٣/١٣).

[٢] محمد بن طاهر بن على بن أحمد ، أبو الفضل بن القيسراني المقدسي ، قال أبو زكريا يحيي بن منده : كان ابن طاهر أحد الحفاظ ، حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، عالما بالصحي والسقيم ، لازما للأثر، وقال السمعاني سألت أبا الحسن المرجي الفقيه عن ابن طاهر فقال: ما كان على وجه الأرض له نظير . ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء(١٩/ ٣٦١) ، ميزان الاعتدال- (٥٨٧/٣) ، لسان الميزان(١٩٨/٦).

[٣] شروط الأئمة الستة ص (١٩) ، وانظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣) ، البداية والنهاية (٦٦/١١) .

[٤] الأنساب-(٣٦٢/٢).

المطلب الثاني: ترجمة مُختصرة للشيخ الألباني وكتابه

اسمه ونسَبه:

هو محدِّث العَصر الإمام العلامة محمد بن نوح نجاتي، الشَّهير بمحمد ناصر الدين الألباني، المكنى بأبي عبد الرحمن أكبر أبنائه[١].

مولده:

وُلد الشيخ الألباني في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانيا يومئذٍ، عام ١٣٣٢هـ، الموافق لـ ١٩١٤م[٢]

نشأته:

نشأ في أُسرة "متديِّنة يغلب عليها الطَّابع العِلمي، فقد تخرَّج والده الحاج نوح نجاتي الألباني في المعاهد الشرعيَّة في العاصمة العثمانية – الأستانة – قديمًا، التي تُعرف اليوم بإسطنبول، ورجع إلى بلاده لخِدمة الدِّين وتعليم الناس ما درسه وتلقَّاه، حتى أصبح مرجعًا تتوافد عليه الناس للأخذ منه، وبعد أن تولَّى حكمَ ألبانيا الملك أحمد زوغو، سار بالبلاد في طريق تحويلها إلى بلاد علمانيَّة تُقلِّد الغربَ في جميع أنماط حياته... فألزَم المرأة الألبانيَّة المسلِمة بنَزع الحجاب قهرًا، وألزم الرجالَ بلبس اللباس الأوربي؛ كالبنطلون والقبعة، كالحال في تركيا من سقوط الخلافة (١٩٢٢م) إلى يومنا هذا، ومن ذلك اليوم بدأَت هجرة الذين يريدون دينهم، ويخافون سوءَ العاقبة، فتوجَّس والد الشيخ خيفةً وتوقَّع أن يسوء الحال أكثر من ذلك، فقرَّر الهجرةَ إلى بلاد الشام؛ فرارًا بدينه، وخوفًا على أولاده من الفِتَن، فوقع اختياره على مدينة دِمشق، التي كان تعرَّف عليها من قَبل في طريق ذهابه وإيابه من الحجِّ"[٢].

---

[١] ينظر: "محمد ناصر الدين الألباني: محدِّث العصر، وناصر السنَّة"؛ إبراهيم محمد العلي، دار القلم – دمشق، ط٢، ٢٠٠٣ م، ص ١١، "ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني"؛ عاصم عبدالله القريوتي، دار المدني – جدَّة، ص ٣، "الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني"؛ عصام موسى هادي، المكتبة الإسلامية، عمان – الأردن، ط ١، ١٤٢٢ م، ص ٧.

[٢] نظر: "حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السراوي – القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ج ١ ص ٤٤، "أحداث مثيرة في حياة الشيخ العلامة الألباني"؛ محمد صالح المنجد، اعتنى به: محمد حامد محمد، دار الإيمان – مصر، ط ١، ٢٠٠٠ م، ص ٨، "صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألباني"؛ أبو أسماء المصري عطية بن صدقي علي سالم عودة، دار الآثار – مصر، ط ٢، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، ص ١٩.

[٣] حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ محمد بن إبراهيم الشيباني، ج ١ ص ٤٤، ٤٥، وينظر كذلك: "أحداث مثيرة في حياة الشيخ العلامة الألباني"؛ محمد صالح المنجد، ص ٨،

طلبه للعلم:

لما استقرَّ في الشام "أول ما بدأ طلبه للعلم بدخول مَدرسة الإسعاف الخيريَّة الابتدائية بدمشق واستمرَّ على ذلك حتى أشرف على نهاية المرحلة الابتدائيَّة، وفي هذه الأثناء هبَّت أعاصير الثَّورة السوريَّة بالفرنسيِّين الغزاة، وأصاب المدرسةَ حريق أتى عليها، فانتقلوا عنها إلى مدرسةٍ أخرى بسوق ساروجة، وهناك أنهى الشيخ دراستَه الأولى، ونظرًا لسوء رأي والدِه في المدارس النظاميَّة من الناحية الدينيَّة؛ فقد قرَّر عدم إكماله الدِّراسة، ووضع له برنامجًا علميًّا[١]" حيث "تلقَّى العلمَ منذ صغره على والده؛ فتعلَّم العربية والفقهَ الحنفي، وكذا أخذ العلمَ عن بعض أصدقاء والده؛ كالشيخ سعيد البرهاني؛ حيث قرأ عليه مَراقي الفلاح وبعض الكتب الحديثة في البلاغة، ولقد حُبِّب للشيخ علم الحديث وهو ابن عشرين سنة، وذلك جرَّاء مطالعته مجلة المنار لرشيد رضا، وما كان فيها من أبحاث تتعلَّق بعلم الحديث، ونقدٍ لبعض الكتب بميزان أهلِ الحديث، مما جعل الشيخ رحمه الله تعالى يعكف على عِلم الحديث تعلُّمًا ودرسًا؛ حتى برعَ فيه بشهادة كِبار علماء وقته، المخالف منهم والمؤالِف[٢]".

أقوال الأئمة والأعلام فيه:

العلماء هم ورَثة الأنبياء، وهم القدوة والأسوة، "وثناء النَّاس على المسلِم من عاجِل بُشراه، فكيف إذا كان المثنِي عليه هم مِن أهل صَفوة المجتمعات مِن العلماء الرَّاسخين وطلَبَةِ العلم وغيرهم من دُعاة الخير، وقد كان للإمام الألباني رحمه الله تعالى نصيبٌ كبير من ثناء كثيرٍ من أولئك ومحبَّتهم له"[٣] قال فيه الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله: "ما رأيتُ تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني"[٤]

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في وصفه: "ذو علم جم في الحديث رواية ودراية، وإنَّ الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس؛ من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثَمرة كثيرة للمسلمين، ولله الحمد"[٥]

كتابه ضعيف سنن الترمذي ومنهجه فيه:

---

[١] حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ محمد بن إبراهيم الشيباني، ج ١ ص ٤٥، وينظر: "ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الشيخ أبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني"؛ عاصم عبدالله القريوتي، ص ٤.

[٢] الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني"؛ عصام موسى هادي ص ٧، ٨.

[٣] الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر"؛ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السدحان، ص ٢١٧.

[٤] حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ محمد بن إبراهيم الشيباني، ج١ص٦٦.

[٥] روض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني"؛ عصام موسى هادي ص ٨.

قال الإمام الألباني في مقدمة كتابه عند وصفه للكتاب: وفي هذا المجلد الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمنكرة والشاذة التي استخرجتها من سنن الترمذي، وجعلتها باسم: ضعيف سنن الترمذي، **ثم بدأ يذكر منهجه في** الكتاب، **فقال في ثالثاً:** وهناك أحاديث قليلة ساق الترمذي أسانيدها وأحال في متونها على ما قبلها بمثل قوله: "منكر "، وقوله: "نحوه " فقد بيضت لهذا النوع من الحديث ولم أكتب تحتها شيئا على الاغلب، اكتفاء بما قبلها، ولأن المشروع خاص بمتون الأحاديث، وليس بأسانيدها إلا ما لا بد منها لمعرفة مراتب متونها.

رابعا: من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب " سنن الترمذي " أن أسلوبه فيه يختلف كثيرا عن سائر الكتب الستة، ومن ذلك أنه يعقب كل حديث – على الغالب – بالكلام عليه تصحيحا، وتحسينا، وتضعيفا، وهذا من محاسن كتابه، **لولا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث قد نبهت عليه في كثير من كتبي،** ولذلك فإني لا أقلده في شئ من ذلك، وإنما أحكم بما أداني إليه بحثي ونقدي، ولذلك استطعت – بفضل الله وحده – أن أنقد كثيرا من أحاديث الكتاب التي ضعفها المؤلف أو أعلها بإرسال أو اضطراب أو غيره، ورفعتها إلى مصاف الاحاديث الصحيحة أو الحسنة، لكن مقابل هذه الاحاديث أحاديث أخرى قواها المؤلف رحمه الله، وهي في نقدي ضعيفة الاسانيد لا جابر لها، بل بعضها موضوع.

وقال في معرض ذكره لاسم كتاب الترمذي والراجح فيه:

لقد اشتهر كتاب الترمذي عند العلماء باسمين اثنين: الأول: " جامع الترمذي " والآخر: " سنن الترمذي ". وهو بالأول أكثر وأشهر، وبه ذكره الحفاظ المشهورون، كالسمعاني، والمزي، والذهبي، والعسقلاني، وغيرهم، إلا أن بعضهم – من المصنفين وغيرهم – أضافوا إلى الاول لفظة " الصحيح " قال الحافظ ابن كثير في " اختصار علوم الحديث "[١]: " وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان " كتاب الترمذي ": " الجامع الصحيح " وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة.

الثالث: أن صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفياً باتاً، فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرحا بعدم صحتها، كاشفا عن عللها، تارة بضعف بعض رواتها، وتارة باضطرابها، وأخرى بإرسالها، كما سيرى القراء ذلك في كتابه إن شاء الله تعالى، وكان ذلك تنفيذا منه لمنهج وضعه للكتاب، أبان عنه في كتاب العلل " المطبوع في آخره [٢]، فقال ما مختصره: " وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب (الجامع) من علل الحديث ما رجونا فيه من منفعته الناس، وأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلموا في الرجال وضعفوا ".

---

[١](ص ٣٢)

[٢] مقدمة الكتاب– ص١٦

الرابع: أن هذا الاسم: الجامع " هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم[١].

ومما تقدم يتبيَن لنا السبب الذي دعا الإمام الألباني إلى تأليف كتابه، إذ أراد من خلاله بيان العلل والتنبيه على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، **بسبب تساهل الإمام الترمذي في التصحيح عُرف به عند النقاد من علماء الحديث**، كما أنكر إطلاق وصف (الصحيح) على هذا الكتاب، ومال إلى أن الاسم الراجح له هو (الجامع) فقط، لما اشتمل عليه من أحاديث لا تصح مما يتنافى مع إطلاق وصف الصحة عليه.

[١] مقدمة الكتاب – ص١٧

المطلب الثالث: الحديث الموضوع، وأماراته، وحكم روايته:

تعريف الحديث الموضوع: الحديث الموضوع هو: الحديث المختلق الموضوع المكذوب على النبيﷺ ويكون بإنشاء كلام من نفس الواضع أو التقاطه من كلام بعض العلماء أو الحكماء وغيرهم، ثم رفعه إلى النبيﷺ [١].

أمارات الحديث الموضوع: يُعرف الحديث الموضوع بعدد من العلامات والأمارات، بعضها ترجع إلى السند والأخرى إلى المتن ، أذكر بعضها فيما يلي:

- إقرار واضع الحديث بوضعه.
- ما يتنزل منزلة الإقرار بالوضع ،" كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يسأل عن مولده ، فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهنا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع ؛ لأن ذلك الحديث لا يُعرف إلا عند ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا الذي حدث به[٢].
- **حال الراوي**، مثل أن يلزق الراوي بشيخه أحاديث ليست من حديثه، وهذا أمر شائع في أقوال العلماء، مثل قولهم في الراوي أحاديثه عن فلان مناكير، أو لا تعرف، إلخ....، وفى هذا البحث عبارات عند العلماء مماثلة أو مشابهة لها. أو أن يكون في إسناد الحديث من قال فيه أئمة الجرح والتعديل: كذاب أو وضاع، أو دجال، أو يضع.
- حال المروي، وذلك كأن تكون ألفاظ المروي الموضوع ركيكة ، أو لا تشبه ألفاظ النبيﷺ ، أو بها مجازفات ومبالغات ، أو يخالف مقاصد الشريعة، إلخ .. قال ابن دقيق العيد:" كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي، وألفاظ الحديث.

وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي هيئة نفسانية وملكة قوية ، عرفوا بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة ومالا يجوز [٣].

وقد أجمل ابن الصلاح هذه الأمارات بقوله:" وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي والمروي، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها[٤].

---

[١] ينظر في تعريفه: علوم الحديث(ص٩٩)، وفتح المغيث(٩٨/٢) ،وتدريب الراوي، للسيوطي(٤٦١/١)

[٢] التقييد والإيضاح(ص١١٠).

[٣] الاقتراح (٣١١،٣١٢).

[٤] علوم الحديث (ص٩٩) ، فتح المغيث(١٣٢/٢) ،وتدريب الراوي (١/ ٤٦١، ٤٩١).

المطلب الأول: الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع، وقال الترمذي (حسن غريب).

الحديث الأول: قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الهَمْدَانِيُّ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ" قَالَ أَحْمَدُ: قَالُوا: "مِنْ ذَنْبٍ قَدْ تَابَ مِنْهُ"[١].

قال الألباني: موضوع[٢].

قال الترمذي عقب رواية الحديث: هذا حديث حسن غريب وليس إسناده بمتصل وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل[٣].

حكم العلماءعلى الحديث: نجد الإمام الألباني حكم على الأحاديث بالوضع، والإمام الترمذي حسنه، وبالرغم من أنه أشار إلى الانقطاع وعدم الاتصال؛ لعدم إدراك خالد بن معدان لمعاذ بن جبل.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في الحكم على الحديث: نجد أن بعض العلماء استشهدوا بقول الترمذي في استشهاده بالح

قال البغوي معللاً حكم الترمذي للحديث بقوله: حسن غريب، فأما الغرابة فلتفرد بعض رواة كل منهما عن شيخه، فهي غرابة نسبية، وأما الحسن؛ لاعتضاد كل منهما بالآخر وقال الحافظ ابن حجر: أخرجه الترمذي وحسنه، وسنده منقطع[٤]

وعقب الشيخ ماهر فحل على حكم ابن حجر: ضعيف جدا؛ آفته محمد بن الحسن الهمداني وهو شديد الضعف، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ ابن جبل. ولم يحسن الحافظ حين أشار إلى انقطاعه ولم يذكر آفته الحقيقية[٥].

وقال المباركفوري: قول الترمذي: حسن غريب مع أن في سنده انقطاعا– فلعل تحسينه لمجيئه من وجه آخر أو لشاهد له فلا يضره انقطاعه[١].

---

[١] أخرجه الترمذي فى "سننه (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب (بهذا اللفظ) (٤ / ٢٧٦) برقم: (٢٥٠٥) والطبراني في "الأوسط"(باب الميم ، محمد بن يحيى الأصبهاني (٧ / ١٩١) برقم: (٧٢٤٤) (بلفظه.) وقال: لا يروي هذا الحديث عن معاذ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أحمد. فهذا الحديث روي من طريق خالد بن معدان عن معاذ بن جبل.

[٢] ضعيف سنن الترمذي – (٢٨٧).

[٣] سنن الترمذي–(٤ / ٢٧٦)

[٤] بلوغ المرام من أدلة الأحكام–(ص٥٥١).

[٥] تحقيقه لبلوغ المرام – ص٥٥١.

[٤] تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي– (٣ / ٣١٨)

وبالرجوع إلى أقوال العلماء الذين من قالوا بالوضع:

قال ابن حبان: "لا أصل له من كلام النبي ﷺ [٢].

ورواه ابن الجوزي في الموضوعات[٣] بنفس السند وقال عنه: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمتهم به محمد بن الحسن (ابن أبي يزيد الهمداني) وقال السيوطي : بعد أن أورده في اللآليء المصنوعة: لا يصح محمد بن الحسن كذاب، **وقال: وأخرجه الترمذي** وقَالَ: هَذَا حَدِيث حسن غَرِيب وَلَهُ شَاهد، قَالَ ابْن أَبِي الدُّنْيَا حَدَّثَنَا خَالِد بْن خِدَاش حَدَّثَنِي صَالِحٌ الْمُرِّيُّ قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ قَالَ كَانُوا يَقُولُونَ مَنْ رَمَى أَخَاهُ بِذَنْبٍ قَدْ تَابَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَبْتَلِيَهُ اللَّه بِهِ، وقَالَ حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن الْجَعْد حَدَّثَنَا إِسْرَائِيل عَنِ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيم قَالَ: إِنِّي لأجد نَفسِي تُحَدِّثنِي بالشَّيْء فَمَا يَمْنعنِي أَن أتحدث بِهِ إِلَّا مَخَافَة أَن أبتلى" [٤]

وصالح المري: متروك قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: يكتب حديث صالح المري؟ فقال: لا. وقال النسائي: ضعيف الحديث، له أحاديث مناكير. وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال صالح بن محمد البغدادي: كان يقص وليس هو شيئا في الحديث، يروي أحاديث مناكير عن ثابت البناني، وعن الجريري، وعن سليمان التيمي أحاديث لا تعرف[٥]

وقال الشيباني [١]: فيه محمد بن الحسن الهمداني قال أحمد ويحيى لا يسوي شيئاً[٢]، وذكره ابن عراق الكناني[٣] في تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الموضوعة[٤] وقال ابن حجر: ضرب أبو خيثمة على حديثه، ونقل ، وقال الذهبي حسن الترمذي حديثه فلم يُحسن[٥].

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في محمد بن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي.

قال عبد اللَّه بن حنبل: سألت أبي عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني

---

[٥] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين –(ج٢ص٢٧٧).

[٦] ج ٣/٨٢–٨٣

[٧] اللآلئ المصنوعة –ج ٢/٢٩٣، ولم أقف على نص الحديث سوى في اللآليء المصنوعة ،

[٥] ينظر: التاريخ الصغير–(٢/٢١٢) والضعفاء والمتروكون –للنسائي(ص٥٧) تاريخ بغداد (٩/٣١٠).

[٢] معرفة التذكرة– ص٢٢٤.

[٣] محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عِرَاق، شمس الدين، أبو علي الكناني الدمشقيّ: ولد عام(٨٧٨ هـ) كان يلقب بشيخ الإسلام. ولد في دمشق ونشأ وجيها شجاعا انفرد بالفروسية. واشتغل بالصيد والشطرنج والنرد والتنعم، ثم انقطع الى العلم، وسكن بيروت. وتصوف، وحج فجاور بالحرمين، واشتهر وانتفع الناس بعلمه. وتوفي بمكة عام (٩٣٣ هـ) فخرج أميرها في جنازته. ينظر: شذرات الذهب –(ج ١٠/ ١١٧ص)، الأعلام – (ج٦ص٢٩٠).

[١] تنزيه الشريعة ج٢/ ٢٩٥

[٢] تهذيب التهذيب– ج٩ص١٢١ ميزان الاعتدال ج ٣/ ٥١٥.

قال: ما أراه يسوي شيئًا[١] وقال ابن معين: قد سمعنا منه، ولم يكن بثقة. كان يكذب[٢] ونقل الخطيب قول أبي داود: محمد بن الحسن بن أبي يزيد؟ قَالَ: هذا كذاب، وثب على كتب أبيه[٣] وقال أبو حاتم: ليس بثقة كان يكذب، نا عبد الرحمن قال سألت أبى عن محمد بن الحسن بن أبى يزيد الهمداني فقال: ليس بالقوى، قال ابن حبان منكر الحديث، يروي عن الثقات المعضلات وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: لا شئ[٤].

وقال الألباني أيضاً عند تحقيقه لضعيف الترغيب والترهيب[٥] : في إسناده مع انقطاعه **(**محمد بن الحسن بن أبي يزيد الحمداني**)**، وهو كذاب، وإن من جهل المعلقين أنهم قالوا في هذا، والذي قبله: "حسن بشواهده"! فلم يعلموا أن ما كان شديد الضعف لا يعتبر به في الشواهد، هذا لو كان المعنى واحداً، فكيف إذا كان مخالفاً في اللفظ والمعنى كما ترى؟! **قلت: وهو يقصد بذلك من فسر حكم الترمذي على الحديث بأنه "حسن غريب"** .

خلاصة الحكم على الحديث:

<u>موضوع</u>: فقد تبين من خلال عرض أقوال العلماء في الحكم على الحديث، والحكم على الراوي بأنه موضوع ، فقد قال ابن حبان بأن الحديث لا أصل له ، وقد ذكره أصحاب الأحاديث الموضوعات في كتبهم، كما اجمع العلماء على أن "محمد بن الحسن " كذاب؛ وعليه فحديثه موضوع كما قال الإمام الألباني، والشاهد الذي حَسَنَ الترمذي الحديث من أجله أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة ، وفيه "**صالح المري**" متروك الحديث ، وإن كان صحيح فلا يقوي حديث الكذاب ،فالأمر كما قال الألباني: وإن من جهل المعلقين أنهم قالوا في هذا، والذي قبله: "حسن بشواهده"! فلم يعلموا أن ما كان شديد الضعف لا يعتبر به في الشواهد، هذا لو كان المعنى واحداً، فكيف إذا كان مخالفاً في اللفظ والمعنى كما ترى؟!

---

[٣] الجامع لعلوم الإمام أحمد – لأبي عبد الله أحمد بن حنبل- ج١٨ص٥٦٩، الضعفاء والمتروكون- لابن الجوزي(ج٣ص٥٢).

[٤] تاريخ ابن معين (رواية الدوري)- ج٣ص٣٧٢

[٥] تاريخ بغداد- ج٢ص١٦٨

[٦] الجرح والتعديل- (٧/ ٢٢٥) المجروحين (٢/ ٢٧٢) (تهذيب الكمال في أسماء الرجال- ج٢٥ص٧٨

[٧] (١٣٧/٢).

المطلب الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع، وقال فيها الترمذي "غريب من هذا الوجه".

الحديث الأول: قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الوَلِيدِ المَدَنِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ[١] لَحَّاسٌ[٢] فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ[٣] فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"[٤] قال الألباني: موضوع[٥].

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روي من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الدراسة النقدية للحديث: حكم الألباني على الحديث بالوضع، والترمذي قال غريب من هذا الوجه؛ لكنه لم يبين لنا علة في الحديث ولا جهة التفرد في الإسناد، وقد أشار الترمذي أن الحديث الصحيح جاء وقد روي من حديث سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وبالبحث وقفت على الحديث الذي أشار إليه الترمذي ، لكن دون الزيادة الأولى في الحديث " إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لَحَّاسٌ فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ" إنما تفرد بهذه الزيادة الترمذي في سننه والحاكم في مستدركه.

وحديث سهيل بن أبي صالح أخرجه الترمذي في السنن قال:حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق البغدادي الصاغاني قال: حدثنا محمد بن جعفر المدائني قال: حدثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من بات وفي

---

[١] "حَسَّاسٌ": شديد الحس والإدراك. النهاية في غريب الحديث والأثر- ٣٨٤/١

[٢] لحَّاسٌ": كثير اللحس لما يصل إليه. لسان العرب- ٢٠٥/٦

[٣] وَالغَمَرٌ" (٤) بفتح الميم: ريح اللحم وزهومته. التحبير لإيضاح معاني التيسير- ٥٤٧/٧.

[٤] والترمذي في "جامعه- أبواب الأطعمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غمر-(٣ / ٤٣٥) برقم: (١٨٥٩) (بهذا اللفظ) ، (٣ / ٤٣٦) برقم: (١٨٦٠) (بلفظه مختصرا.)، والحاكم في "مستدركه" (٤ / ١١٩) برقم: (٧٢٢٠) (كتاب الأطعمة، لا يمسح أحدكم يده بالمنديل حتى يلعق يده (بمثله.) من طريقه عن أحمد بن منيع، عن يعقوب بن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب، عن المقبري. قال الحاكم: وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله. قلت: بل موضوع، فإن يعقوب كذبه أحمد والناس.

[٥] ضعيف سنن الترمذي(ص٢١٢).

يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه"[١]: قال:هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه[٢]

وبالرجوع إلى أقوال العلماء لرواية الترمذي: وجدت أنهم أجمعوا أن آفة الإسناد، يعقوب بن الوليد بن أبي هلال الأزدي[٣].

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبى يقول: يعقوب ابن الوليد أبو يوسف من أهل المدينة وكان من الكذابين الكبار"، وقال أيضاً: "وسمعت أبي مرة أخرى وذكره فقال: كتبت عنه وحرقت حديثه منذ دهر وكان من الكذابين وكان يضع الحديث. يحدث عن ابن حازم وهشام بن عروة وابن أبي ذئب وسمعت أبي غير مرة، فذكره فقال: كذاب يضع الحديث" [٤]

قال عبد الرحمن: سألت أبى عن يعقوب بن الوليد المدينى فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع، وهو متروك، وسئلتُ أبو زرعة عن يعقوب بن الوليد فقال: ليس بشئ، وترك حديثه ولم يقرأ علينا[٥].

قال النسائي: ليس بشيء، قال ابن عدي: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، ويعقوب هذا عامة ما يرويه من هذا الطراز وليس هو بمحفوظ، وسمعت ابن حماد قال السعدي أبو يوسف يعقوب بن الوليد غير ثقة، ولا مأمون[٦] قال المنذري: يعقوب بن الوليد الأزدي هذا كذاب، واتهم لا يحتج به[٧].قال ابن رجب: ويعقوب هذا، منسوب إلى الكذب[٨].

---

[١] أخرجه الترمذي– أبواب الأطعمة–باب ماجاء في كراهية البيتوتة وفي يده رمح (٢٨٩/٤) رقم(١٨٦٠) وأبو داود في "سننه" (٣ / ٤٣٢) برقم: (٣٨٥٢) وابن ماجه – أبواب الأطعمة– باب من بات وفى يده غمر– (٤٢٢/٤) رقم(٣٢٩٧).

[٢] قال المنذري بعد نقل كلام الترمذي هذا قيس بن الربيع صدوق وفيه كلام لسوء حفظه لا يخرج الإسناد عن حد الحسن. تحفة الأحوذي–(٥٩٦/٥)

[٣] الكامل في ضعفاء الرجال– ج٨ص٤٦٩

[٤] العلل ومعرفة الرجال ص١٩٧، التاريخ ٦٨١/٢، الضعفاء للعقيلي ٤٤٨/٤.

[٥] الجرح والتعديل–٢١٦/١

[٦] الكامل في ضعفاء الرجال– ٤٧٠/٨–٤٧٣

[٧] الترغيب والترهيب– ج٣ص١٠٩

[٨] فتح الباري – لابن رجب–٢٩٦/٤.

الخلاصة والحكم:

موضوع: فبعد الرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل، وكذلك شراح الحديث وغيرهم نجدهم أجمعوا على أن يعقوب بن الوليد" كذاب" وإسناد حديثه باطل، ولم أقف لما تفرد به على متبع أو شاهد، وقد نقل ابن حجر قول البيهقي في يعقوب فقال: يعقوب كذبه سائر الحفاظ[٩].

الحديث الثاني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ جَنَاحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" فَقِيهٌ[١] أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ"[٢].

قال الألباني: موضوع[٣].

قال الترمذي: هذا حديث غريب ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم[٤].

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في الحديث: قال الساجي[٥]: حديث منكر وقال السخاوي[٦]: قال في المقاصد أسانيده ضعيفة لكنه يتقوى بعضها ببعض. وقال المزي[٧]: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه فوقع لنا عاليا بدرجتين قال مغلطاي: عنده حديث منكر[٨].

---

[٩] تلخيص الحبير (٢٩٣/١) رقم (٢٥٩)

[١] وقال الذهبي: هذا الحديث لو صح نص في الفقيه الذي تبصر في العلم ورقى إلى الاجتهاد وعمل بعلمه لا كفقيه اشتغل بمحض الدنيا. ٤٤٢/٤.

[٢] والترمذي في "جامعه (أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة) (٤ / ٤١٣) برقم: (٢٦٨١) (بهذا اللفظ) وابن ماجه في "سننه"(أبواب السنة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم) (بمثله.) (١ / ١٥٠) برقم: (٢٢٢) والطبراني في "الكبير"(باب العين ، مجاهد عن ابن عباس) (١١ / ٧٨) برقم: (١١٠٩٩) (بمثله.) أخرجه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة"

(من اسمه عبد الله ، مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج مولى بني مخزوم عن ابن عباس) (١٣ / ٧٩) برقم: (١٢٦) جميعهم من طريق : الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ جَنَاحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً.

[٣] ضعيف سنن الترمذي-(ص٣١٩).

[٤] جامع الترمذي: (٤ / ٤١٣) برقم: (٢٦٨١)

[٥] هو :المؤتمن بن أحمد بن علي، أبو نصر، الربعي الدير عاقولي المعروف بالساجي: عالم بالحديث، ثقة. له نظم. سكن القدس زمانا. وأقام بهراة عشر سنين. وقرأ الكثير، وكتب جامع الترمذي ست مرات. وكان يقال: لا يمكن أن يكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلم أحد ما دام هذا حيا! توفي ببغداد. تذكرة الحفاظ (٤/ ٤٢) ، الأعلام (٣١٨/٧).

[٦] محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. وصنف زهاء مئتي كتاب أشهرها (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع – ط) اثنا عشر جزءا، ترجم نفسه فيه بثلاثين صفحة. وله (شرح ألفية العراقي – ط) في مصطلح الحديث، المقاصد الحسنة. ينظر: الكواكب السائرة(١/ ٥٣) وشذرات الذهب (٨/ ١٥).

وأورده ابن الجوزي في العلل وقال: لا يصح والمتهم به روح بن جناح، هذا الحديث من كلام ابن عباس إنما رفعه روح إما قصدا أو غلطاً[١]،وقال في منهاج القاصدين لا يصح رفعه[٢].

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في روح بن جناح، نجد أن أقوالهم قد تباينت بين من وثقه ومن ضعفه بل ومنهم من اتهمه بالوضع، مما جعلها موضع خلاف في ميزان الجرح والتعديل، وهذا التباين يحتاج إلى الترجيح قائم على قواعد الجرح والتعديل؛ وذلك حتى يصح الجزم بالحكم عليه ، سواء بما ذهب إليه الشيخ الألباني من أنه وضاع " وحديثه موضوع" أو ما قاله الترمذي من **تضعيفه وتفرده.**

أولاً: من وثقه: قال **مغلطاي**[٣]: وفي"سؤالات" مسعود[٤]: وسمعته يقول: روح بن جناح ثقة مأمون، من أهل الشام وقال الذهبي[٥]: وثقه دحيم[٦]

ومنهم من ضعفه: قال النسائي: ليس بالقوي ووافقه الذهبي[٧].

قال ابن عبد الرحمن: سئلت أبي عن روح بن جناح فقال : أخوه مروان بن جناح أحب إلي منه ، يكتب حديثهما ولا يحتج بهما، قال : سألت أبا زرعة عنه فقال: شيخ دمشقي – قلت ما حاله ؟ قال : أخوه مروان بن جناح أحب إلي منه – قلت روح ليس بقوي ؟ قال: نعم[٨].

---

[٧] يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي:(**٦٥٤هـ- ٧٤٢هـ**) محدث الديار الشامية في عصره. ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق. مهر في اللغة، ثم في الحديث ومعرفة رجاله. وصنف كتبا، منها " تهذيب الكمال في أسماء الرجال – خ " اثنا عشر مجلدا، و " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. ينظر: الدرر الكامنة(٤/ ٤٥٧)، الأعلام- (٢٣٨/٨)

[٨] تهذيب التهذيب- (٦١٣/١) – تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي: (٣ / ٣٨٠) ،المقاصد الحسنة، ص٥٣٥، إكمال تهذيب الكمال: (٥ / ٧)

[١] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية- (١٢٦/١)

[٢] (**٢٠/١**):

[٣] مغلطاي بن قليج الحنفي(ت: ٧٦٢هـ) : كان من المؤرخين والمحدثين ، له كتب في التراجم مثل: " إكمال تهذيب الكمال" ، ونقل عن العلماء أقوالهم في الجرح والتعديل. ينظر: الأعلام –(٢٧٥/٧).

[٤] لم أقف على ترجمته.

[٥] إكمال تهذيب الكمال: (٥ / ٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢ / ٤٠٧) تهذيب الكمال: (٩ / ٢٣٣)

[٦] دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي (خ، د، س، ق) القاضي، الإمام، الفقيه، الحافظ، محدث الشام، أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي، قاضي مدينة طبرية؛ قاعدة الأردن. ولد: في شوال، سنة سبعين ومائة. فاق الأقران، وجمع، وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل. التاريخ الكبير ٥ / ٢٥٦، ينظر: الجرح والتعديل ٥ / ٢١١، ٢١٢، تاريخ بغداد ١٠ / ٢٦٥.

[٧] الضعفاء والمتروكون- (ص٤٠)- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: (٢ / ٤٠٧)

[٨] الجرح والتعديل-(٤٩٥/٣)

قال ابن عدى : ولروح بن جناح غير ما ذكرت من الحديث قليل ، وعامة حديثه ما ذكرته ، وربما أخطأ في الأسانيد ويأتي بمتون لا يأتي بها غيره ، وهو ممن يكتب حديثه.[٩]

بينما نص البيهقي والمنذري في الترغيب، على تفرد روح بن جناح به[١].

وقال العراقي في تخريج الإحياء : سنده ضعيف[٢].

ونقل المزي في تهذيب الكمال عن: أبي علي الحسين بن علي النيسابوري[٣] قال : في أمره نظر[٤]

ونقل ابن حجر قول: الحاكم أبو أحمد[٥]: لا يتابع في حديثه ، حديثه ليس بالقائم[٦].

كما ضعف ابن حجر في التقريب فقال: ضعيف[٧]

أما من تركوه واتهموه بالوضع: قال ابن حبان: منكر الحديث جدًا يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع وقال أبو نعيم : يروي عن مجاهد مناكير لا شيء[٨].

ونقل مغلطاي عن أبي سعيد النقاش قال: يروي عن مجاهد أحاديث موضوعة[٩].

وقال أبو نعيم يروي عن مجاهد مناكير لا شيء[١٠].

الخلاصة والحكم: من خلال عرض آراء العلماء الذين تكلموا في " روح بن جناح" نجد من العلماء من وثقه، وهم قليل ومنهم من ضعفه وهو كثير، وآخرون تركوه واتهموه بالوضع كابن حبان وأبي نعيم وأبي سعيد النقاش، ومنهم من أنكر حديثه ولم يحتج به ، كالساجي .

---

[٩] الكامل في ضعفاء الرجال(٥٩/٤).

[١] الترغيب والترهيب – للمنذري–(٥٧/١)

[٢] تخريج أحاديث إحياء علوم الدين– (٣٩/١).

[٣] الحافظ الإمام العلامة الثبت، أبو علي الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، أحد النقاد.ولد في سنة سبع وسبعين ومائتين، وأول شيء سمعه في سنة أربع وتسعين. هو واحد عصره في الحفظ والإتقان، والورع، والمذاكرة والتصنيف، سمع إبراهيم بن أبي طالب، ثم سرد شيوخه. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٢)

[٤] تهذيب الكمال: (٩ / ٢٣٣)

[٥] لم أقف على ترجمته.

[٦] تهذيب التهذيب: (١ / ٦١٣)

[٧] تقريب التهذيب: (١ / ٣٢٩)

[٨] المجروحين– (٣٠٠/١). تهذيب التهذيب: (١ / ٦١٣)

[٩] إكمال تهذيب الكمال: (٥ / ٧)

[١٠] الضعفاء لأبي نعيم–(ص٨١).

وبذلك نستطيع القول جمعاً بين الآراء بأنه ضعيف جداً، لأن من وثقه أئمة معتبرين كأبي حاتم والدارقطني وغيرهم، فلا يكون كذاب ولا متهم بالوضع ويوثق!، أما حكم الألباني عليه بالوضع: فقال في ضعيف الترغيب والترهيب[١] عقب روايته لحديث روح بن جناح " ضعيف جداً، رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي من رواية روح بن جناح تفرد به عنه مجاهد. ولعل السبب في الحكم عليه بالوضع هو النكارة الواضحة في المتن.

• ومع شدة ضعفه مرفوعا فقد رُوي من طريقين كلاهما موقوفة:

الطريقة الأولى:

رواها أبو الشيخ ابن حيان في طبقات المحدثين بأصبهان[١] –وعنه أبونعيم في أخبار أصبهان [٢] بسند صحيح إلى أبي محمد الزحاف بن أبي الزحاف الأصبهاني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موقوفا.

وهذا منكر، فالزحاف ترجمه أبي عدي وأبي نعيم في الموضعين السابقين –وعنهما الذهبي في تاريخ الإسلام[٣] – ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أنهما ذكرا عن محمد بن عاصم أنه كتب عن جعفر [ين محمد] بن الزحاف، عن أبيه، [عن جده]، عن ابن جريج أربعة آلاف حديث!

ونقل في الميزان[٤] عن ابن منده: أن محمد بن الزحاف عن أبيه عن ابن جريج حدّث بمناكير. ولم أجد للزحاف ترجمة في مكان آخر.

الطريقة الثانية:

رواها ابن الجوزي في العلل المتناهية[٥] وفي منهاج القاصدين [٦] من طريق نعيم بن حماد، نا خارجة بن مصعب، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس موقوفا.

قلت: خارجة بن مصعب جمهور العلماء على أنه" متروك الحديث"[٧]

وعلى هذه الرواية اعتمد ابن الجوزي في جعل أصل الحديث موقوفا.

وقال أبوبكر ابن العربي لا يصح في فضل العالم على العابد حديثٌ أصلا[٨].

---

[١] (٥١/١).

[١] (٤٥٩/١)

[٢] (٣٢٢/١)–

[٣] (١٥٩/١٤)

[٤] (٥٤٨/٣)

[٥] (١٢٧/١)

[٦] (٢٠/١)

[٧] الضعفاء الصغير للبخاري– (ص٤١)، الضعفاء الكبير– للعقيلي– (٢٥/٢)، وعلل ابن أبي حاتم(٣٩٥/٢) ذخيرة الحفاظ–(٢٥٠١/٥)، اللاليء المصنوعة – لابن الجوزي– (٣٦٨/٢).

[٨] المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي–لأحمد بن محمد بن الصدِّيق بن أحمد، أبو الفيض الغُمَارِي الحسني الأزهري (المتوفى: ١٣٨٠ هـ–الناشر: دار الكتبي، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٩٩٦–(٥٧١/٤).

الخلاصة والحكم على الحديث: وبذلك نستطيع القول بأن حديث" روح بن جناح" أخطأ في رفعه لابن عباس ، والطريق التي رجحها العلماء رغم ضعفها هي الطرق الموقوفة.

وبذلك نرجح حكم الترمذي على حكم الألباني.

الحديث الثالث: كتاب(أبواب المناقب)

أخرج الترمذي في سننه قال:حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ العَامِرِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ: أَيَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ نَزَلْتَ فَهِيَ دَارُ هِجْرَتِكَ: المَدِينَةَ، أَوِ البَحْرَيْنِ[١]، أَوْ قِنَّسْرِينَ"[٢][٣].

قال الألباني: موضوع[٤].

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الفضل بن موسى.

<u>الحكم على الحديث ودراسة رجال الإسناد المُتكلم فيهم:</u> الحديث أخرجه الترمذي بسنده في سننه، وضعفه فقال غريب لا نعرفه إلا من حديث <u>الفضل بن موسى</u>، والألباني حكم عليه بالوضع دون تعليل، وأخرجه الحاكم فقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

---

[١] **البحرين:** وهي في الإقليم الثاني. وهي في أول اليمن، وهي مدينة جليلة. والماء فيها قريب يحفر باليد. وبها نخيل ورمّان وأترنج وتين. ولا يمشون إلّا في الغداة والعشي، لحر الأرض. وبها جبال عظيمة من رمال، تسوقها الرياح، وربما علت على بلدانهم. وكان بين البحرين وعمان فيما تقدم، طريق قطعته جبال الرمال، فلا يتوصل من البحرين إلى عمان إلّا على البحر. معجم البلدان–(٣٤٧/١) ينظر: آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان–المؤلف: إسحاق بن الحسين المنجم–الناشر: عالم الكتب، بيروت–الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ– (ص٥٥).

[٢] قنسرين، وهي كورة بالشام منها حلب، وكانت قنسرين مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم، وبعض يدخل قنسرين في العواصم، وما زالت عامرة آهلة إلى أن كانت سنة ٣٥١، وغلبت الروم على مدينة حلب وقتلت جميع ما كان بربضها فخاف أهل قنسرين وتفرقوا في البلاد، فطائفة عبرت الفرات وطائفة نقلها سيف الدولة بن حمدان إلى حلب كثّر بهم من بقي من أهلها فليس بها اليوم إلا خان ينزله القوافل وعشار السلطان وفريضة صغيرة. ينظر: معجم البلدان–(٤٠٤/٤).والحديث معناه أن دار هجرته صلى الله عليه وسلم، هذه المدن الثلاثة، وله أن يختار بينهاﷺ.

[٣] والترمذي في "جامعه (أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في فضل المدينة) (٦ / ٢٠٦) برقم: (٣٩٢٣) (بهذا اللفظ) ، أخرجه الحاكم في "مستدركه"(كتاب الهجرة،) (٣ / ٢) برقم: (<u>٤٢٨١</u>) (بمثله.) والطبراني في "الكبير" (٢ / ٣٣٩) برقم: (<u>٢٤١٧</u>)(باب الجيم ، أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن جده (بمثله.)

[٤] ضعيف سنن الترمذي- ص٥٢٣

وقال الذهبي في الميزان: ما علمت روى عنه(أي الفضل بن موسى) سوى عيسى بن عبيد، حديثه منكر، ما أقدم الترمذي على تحسينه بل قال: غريب[٥].

وقال ابن حجر: في ترجمة غيلان بن عبد الله، في ثوبته نظر؛ لأنه مخالف لما في الصحيح[١].
وقال ابن حبان: حديث منكر"[٢].
قال ابن كثير: وغيلان بن عبد الله العامري هذا ذكره ابن حبان في الثقات، إلا أنه قال: روى عن أبي زرعة حديثا منكرا في الهجرة[٣].
دراسة رجال الإسناد المُتكلم فيهم: تباينت آراء العلماء في الحكم على الحديث ، لتباين آحكامهم في رجال السند ، فمنهم من ضعفه ؛ لتفرد موسي بن الفضل ، ومنهم من ضعفه؛ لضعف غيلان ابن عبد الله ، وبالرجوع إلى أقوال العلماء في الفضل بن موسى ، وغيلان بن عبد الله.
١- **الفضل** بن موسى (خ م ت س): هو الفضل بن موسى بن العباس بن موسى العدوي أبو نعيم الإستراباذي ، ترجم له الذهبي فقال: الحافظ الإمام الحجة كان أحد العلماء الثقات يروي عن صغار التابعين [٤]، وثقه ابن سعد ويحيي بن معين، والبخاري[٥] وقال عبد الرحمن: سألت أبى عن الفضل بن موسى فقال هو صدوق صالح [٦] ، وقال الخطيب البغدادي: وما علمت من حاله إلا خيرا[٧].
وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وربما أغرب، كان مولده سنة خمس عشرة ومئة، ومات سنة إحدى أو اثنتين وتسعين ومئة[٨].
٢- **غيلان بن عبد الله العامري(ت):** ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات) ، وقال: روى عن أبي زرعة عن جرير حديثا منكرا يعني حديث الهجرة، روى له الترمذي، وقد وقع لنا حديثه بعلو، ووثقه الذهبي، وقال ابن حجر: لين من السابعة[٩].

---

[٥] ميزان الاعتدال- ج٣ص٣٣٨
[١] تهذيب التهذيب- ٢٢٨/٧
[٢] الثقات ٧/ ٣١١
[٣] السيرة النبوية- لابن كثير-ج٢ص٢١٤.
[٤] تذكرة الحفاظ - (٢١٧/١)
[٥] الطبقات الكبرى- (٧/ ٢٦٣) وتاريخ ابن معين - (٣٥٤/٤) تهذيب التهذيب: (٣ / ٣٩٥)
[٦] الجرح والتعديل - (٧/ ٦٩).
[٧] تاريخ بغداد - (١٢/ ٣٦٢).
[٨] الثقات - لابن حبان (٦/ ٢٤٢)، تهذيب التهذيب: (٣ / ٣٩٥) تقريب التهذيب: (١ / ٧٨٤)
[٩] الثقات - لابن حبان (٥/ ٢٩١) ، الكاشف (١١/٤) ، تقريب التهذيب(٤٤٣).

الخلاصة والحكم على الحديث : ضعيف، فمما سبق يتبين ضعف الحديث بإسناد الترمذي؛ لضعف غيلان بن عبد الله العامري، لا لتفرد الفضل بن موسى الذي أجمع العلماء على توثيقه. قال ابن حجر : في ثبوت هذا الحديث نظر لكونه مخالفًا لما في صحيح البخاري. وقال في تهذيب التهذيب في ترجمة غيلان بن عبد الله ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عن أبي زرعة عن جرير حديثًا منكراً وأخرجه الترمذي وقال: غريب. وقال الذهبي في الميزان: ما علمت روى عنه سوى عيسى بن عبيد، حديثه منكر، ما أقدم الترمذي على تحسينه بل قال: غريب[١]

فالحديث خالف ما أخرجه البخاري في صحيحه، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُرِيتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ، ذَاتَ نَخْلٍ بَيْنَ لاَبَتَيْنِ" فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قِبَلَ المَدِينَةِ، وَرَجَعَ عَامَّةُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ إِلَى المَدِينَةِ فِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَسْمَاءَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٢].

ولا يظهر وجه لكونه موضوعاً، والذي تكلم فيه أي حكم يُظهر كذبه ووضعه، إنما جمهور العلماء على ضعيف منكر، لأن روايته مخالفة للرواية الصحيحة التي رواها البخاري في صحيحه.

---

[١] ميزان الاعتدال- (٣٣٨/٣) تهذيب التهذيب- ٢٢٨/٧

[٢] أخرجه: البخاري في صحيحه- باب هجرة الحبشة- (٥/ ٤٩) رقم(٣٨٧٢).

المطلب الثالث: الأحاديث التي حكم عليها الألباني بالوضع، وضعف إسنادها البخاري

الحديث الأول: قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّؤَاسِيُّ، عَنْ الحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ القُرْآنِ يس، وَمَنْ قَرَأَ يس كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ القُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ"[١].

قال الألباني: موضوع. وقد حكم عليه بالوضع في مواضع عديدة من تخريج كتب السنة[٢]

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول" حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال: حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي قال: حدثنا قتيبة، عن حميد بن عبد الرحمن، بهذا، وفي الباب عن أبي بكر الصديق، "ولا يصح من قبل إسناده وإسناده ضعيف"

الدراسة النقدية للحديث: بالرجوع إلى أقوال العلماء في الحديث من حيث قبوله أو رده، نجد جمهور العلماء قالوا بأن الحديث "موضوع"

وقال الذهبي في ترجمة هارون هذا: " أنا أتهمه بما رواه القضاعى في شهابه ... " ثم ساق له هذا الحديث. "[٣].

وقال أبو حاتم الرازي تعليقاً على الحديث" مُقَاتِلٌ هَذَا هُوَ: مُقَاتِل بْنُ سُلَيمان، رأيتُ هذا الحديثَ في أوَّلِ كتابٍ وضعَهُ مُقاتِلُ بْن سُلَيمان ، وهو حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له[٤]"

قال الشيباني: مُقَاتِل لَا شَيْء فِي الحَدِيث. وقال في موضع آخر: منكر الحديث، متروك[٥].

قال ابن حبان: مقاتل كذاب، وقال السيوطي: مقاتل بن سليمان قال وكيع وغيره كذاب[٦].

---

[١] أخرجه الترمذي في "جامعه"(أبواب فضائل القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في فضل يس) (بهذا اللفظ) ، (٥ / ١٤) برقم: (٢٨٨٧) (٥ / ١٥) برقم: (٢٨٨٧) (أبواب فضائل القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في فضل يس) والدارمي في "مسنده"(كتاب فضائل القرآن ، باب فِي فضل يس) (٤ / ٢١٤٩) برقم: (٣٤٥٩) (بنحوه.) والبزار في "مسنده" (١٣ / ٤٧٩) برقم: (٧٢٨٢) (مسند أنس بن مالك، قتادة عن أنس) (بمثله مختصرا.)

فهذا الحديث روي من طريق قتادة عن أنس.

[٢] كما ورد في: " السلسلة الضعيفة" رقم (١٦٩) ، وفي " ضعيف الترغيب" (٨٨٥) ، وفي " تخريج مشكاة المصابيح" (٢٠٨٩) ، وفي " ضعيف الجامع" (١٩٣٥) .

[٣] ميزان الاعتدال" (٤/ ٢٨٨)

[٤] العلل " لابنه (٥٧٨/٤) .

[٥] ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)- ج٤ص٢٧٧٢ ،ج٤ص٢٤٢١،

[٦] اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة- ج١ص٢٢٥

وقال الذهبي بعد أن أورد حديثه: فِيهِ: هلكى، مِنْهُم مقَاتل بن سُلَيْمَان، وقال في موضع آخر: وفيه: مقاتل بن سليمان كذاب[١].

ونقل ابن الجوزي عن الْبُخَارِيّ قال في مقاتل: لا شيء البتة، وقال النسائي كان يضع الحديث، وهذا حديث لا يصح. [٢]

وبذلك نجد العلماء أجمعوا على " أن مقاتل كذاب وضاع للأحاديث، ونجد أن حديثه موجود في كتب الموضوعات، وعلة الحديث عند العلماء مقاتل بن حيان.

وبالنظر إلى رأي العلماء في أبي محمد هارون:

فلم أقف على ترجمة له سوى الترمذي في سننه والذهبي في ميزان الاعتدال والمزي في تهذيب الكمال: وأجمعوا على أنه "مجهول"[٣].

قالت الباحثة: الحديث في سنده كذاب، وهو موضوع بلا خلاف، كما قال الألباني وأجمع العلماء على ذلك، وأبي محمد هارون مجهول كما قال الترمذي، لكن عجبت لحكم الإمام الترمذي أن ضعف الحديث؛ لجهالة أبي محمد هارون، ولم ينظر إلى كذب مقاتل ووضعه للحديث.

الحديث الثاني: كتاب(أبواب المناقب)

[١] –تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي– ص٢٠٥ ،العلل المتناهية– ٢٢٨/٢

[٢] تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي– ص٢٠٦

[٣] تهذيب الكمال" (١٩/ ٢١٠) .

أخرج الترمذي في السنن قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الوَاسِطِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَا إِنَّكَ إِنْ قُلْتَ ذَاكَ فَلَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى رَجُلٍ خَيْرٍ مِنْ عُمَرَ"[١].

قال الألباني: موضوع[٢].

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك.

الحكم على الحديث، ودراسة الإسناد:

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبيﷺ من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر بهذا الإسناد، وابن أخي محمد بن المنكدر ليس بالمعروف، ولكن ذكرناه إذ كان لا يحفظ عن النبيﷺ إلا من هذا الوجه وقد رواه أهل العلم[٣].

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه[٤].

قال ابن حجر في لسان الميزان: أنكر الحديث ابن عدي ولم يعرفه[٥].

نقل المناوي قول بعض العلماء في الحديث فقال: قال الذهبي: فيه عبد الله بن داود الواسطي ضعفوه وعبد الرحمن بن أبي المنكدر لا يكاد يعرف وفيه كلام والحديث شبه الموضوع اه. وقال **في الميزان في ترجمة عبد الله بن داود:** في حديثه مناكير وساق هذا منها ثم قال: هذا كذاب. وأقره ابن حجر في اللسان عليه قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الرحمن بعد ذكر هذا الحديث ونقل كلام الترمذي هذا وقال العقيلي لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[٦].

دراسة رجال السند المُتكلم فيهم:

---

[١] والترمذي في "جامعه (أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٦ / ٥٨) برقم: (٣٦٨٤)

أخرجه الحاكم في "مستدركه"(كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر)

(٣ / ٩٠) برقم: (٤٥٣٤) والبزار في "مسنده"(مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ما روى محمد بن أبي بكر عن أبيه أبي بكر) (بمثله.) (١ / ١٥٩) برقم: (٨١)

[٢] ضعيف سنن الترمذي(ص٤٩٥)

[٣] (١ / ١٥٩)

[٤] (٣ / ٩٠)

[٥] لسان الميزان: (٥ / ١٥٤)

[٦] فيض القدير – (٤٥٤/٥).

١-(ت)عبد الله بن داود الواسطي، أبو محمد التمار. قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، حدث بحديث منكر، عن حنظلة بن أبي سفيان، وفي حديثه مناكير، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم. وقال أبو أحمد بن عدي وهو ممن لا بأس به إن شاء الله، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج بروايته، ضعفه النسائي والدارقطني والذهبي[١].

٢- (ت)عبد الرحمن ابن أخي محمد بن المنكدر: قال الذهبي: لا يكاد يعرف، ولا يتابع على حديثه. قال ابن حجر: فقال يحيى بن مَعِين: ما أعرف عبد الرحمن ابن أخي ابن المنكدر وأنكر الحديث ولم يعرفه. وقال في التقريب: مجهول من الثامنة[٢].

قالت الباحثة: مما سبق من آرا ء للعلماء نستطيع القول أن الحديث "ضعيف جدا" ، فالحديث أنكره العلماء وضعفوه؛ لضعف عبد الله بن داود الواسطي، وجهالة عبد الرحمن ابن أخي ابن المنكدر والحديث ليس له متابع صحيح يقويه، لذلك قال الترمذي: ليس إسناده بذاك(أي ضعيف) والبخاري قال: فيه نظر، والبزار، لا نعلمه يُروى عن النبي من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكرٍ ، وابن أخى محمد المنكدر: ليس بمعروف، ولكن لم يثبت عن أحد من العلماء قال بوضع الحديث.

الحديث الثالث: أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[١] الضعفاء والمتروكون – للنسائي(ص٦٣) المجروحين- (٣٤/٢) ، الكامل في الضعفاء(٣٩٩/٥) ، المغنى في الضعفاء (١/ ٣٣٦) تهذيب الكمال(١٤/ ٤٦٧) لسان الميزان-(٩/ ٣٣٨)، تهذيب التهذيب (٢٠٠/٥).

[٢] لسان الميزان (١٥٤/٥)، تقريب التهذيب: (١ / ٦٠٥)

أخرج الترمذي في سننه قال: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَاذَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "السَّلَامُ قَبْلَ الكَلَام "[١]وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ"[٢] [٣].

قال الألباني: موضوع[٤].

وقال الترمذي: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث ذاهب ومحمد بن زاذان منكر الحديث"

الحكم على الحديث، ودراسة الأسانيد: قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح أما عنبسة فقال يحيى: ليس بشيء ، وقال النسائي متروك"[٥] **وذكره النووي في الروضة، وضعفه**[٦]

وذكره البغوي في مصابيح السنة فقال: بعض حفاظ بغداد في كلامه عليه: إنه حديث موضوع[٧].

و**قال ابن حجر:** هذا إسناد ضعيف جدًا، فيه علتان:

الأولى: عنبسة بن عبد الرحمن فهو متروك.

الثانية: محمد بن زاذان فهو متروك[٨].

---

[١] قال المباركفوري: أي السنة أن يبدأ به قبل الكلام لأن في الابتداء بالسلام إشعارا بالسلامة وتفاؤلا بها وإيناسا لمن يخاطبه وتبركاً بالابتداء بذكر الله. ينظر: تحفة الأحوذي- (٣٩٧/٧)

[٢] أي إلى أكله (حتى يسلم) فإن السلام تحية الإسلام فما لم يظهر الإنسان شعار الإسلام لا يكرم ولا يقرب. المرجع نفسه.

[٣] أخرجه الترمذي في "جامعه"(أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ، باب ما جاء في السلام قبل الكلام) (٤ / ٤٢٨) برقم: (٢٦٩٩) وأبو يعلى في "مسنده" (٤ / ٤٨) برقم: (٢٠٥٩) (مسند جابر ،) (بلفظه.) ، (٤ / ٤٩) برقم: (٢٠٥٩) (مسند جابر ،) (من غير ذكر هذا اللفظ.) وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (١١ / ٧٨٩) برقم: (٢٦٩٥) (كتاب الأدب ، باب السلام) (بمثله مطولا.) جميعهم عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ مرفوعا.

[٤] ضعيف سنن الترمذي- (٣٢٣).

[٥] العلل المتناهية- (٢٧٠/٢).

[٦] روضة الطالبين –(٢٣٤/١٠)

[٧] (٢٧٤/٣)

[٨] المطالب العالية- (٧٨٩/١١).

وقال ابن الملقن: حديث ضعيف، لا جرم قال فيه الترمذي: إنه حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، فهو ضعيف[١].

وبذلك نجد إجماع العلماء على تضعيف الحديث ، واستشهدوا بقول الترمذي في تركه للحديث من أجل عنبسة بن عبد الرحمن ، ومحمد بن زاذان:

دراسة الرجال المتكلم فيهما في الإسناد، عنبسة بن عبد الرحمن، و محمد بن زاذان:

(ت ق) عنبسة بن عبد الرحمن بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي[٢]:

أجمع العلماء على تضعيفه، ولكن منهم من ضعفه، ومنهم اتهمه بالوضع، ومنهم من ضعفه جدا فترك العمل بحديثه:

فمن اتهمه بالوضع: ابن حبان وابن أبي حاتم في موضع له، فقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به ، وقال ابن أبي حاتم : كان يضع الحديث[٣].

ومن ترك الاحتجاج بحديثه: يحيى بن معين فقال عند ترجمته: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري تركوه **وأنكر حديثه** أبو زرعة في موضع له، وابن عدي: منكر الحديث: وزاد أبو زرعة فقال، واهي، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، **وابن حجر**[٤].

ومن ضعفه: أبو داود، والنسائي، والدارقطني[٥].

خلاصة الحكم فيه: متروك قال ابن كثير عندما ذكره هو ومحمد بن رازان: وهما من الضعفاء المتروكين[٦].

٢-(**ت ق)** محمد بن زاذان المدني: قال البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه وقال أبو حاتم : متروك الحديث، لا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد بن عدي: وله غير ما ذكرت وكلها مضطربة. وقال ابن حجر: متروك من الخامسة[٦].

---

[١] البدر المنير-(١٧/٧).

[٢] تهذيب الكمال- (٤١٨/٢٢).

[٣] المجروحين (١٧٨/٢) ، الجرح والتعديل(١٧٨/٢)

[٤] تاريخ ابن معين – برواية الدوري (٤/ ٤١٤) ، التاريخ الكبير للبخاري- (٣٩/٧)، الجرح والتعديل(١٧٨/٢) الكامل- (٦/ ٤٦٣)، التقريب-(ص٤٣٣).

[٥] الضعفاء والمتروكون – للدارقطني(٣٩/٧) ، والضعفاء والمتروكون- للنسائي(ص٧٦) ، تهذيب الكمال- (٤١٨/٢٢).

[٦] التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل-لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)-دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان-الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن-الطبعة الأولى (١٤٣٢ هـ) (٣٤١/٣).

والراجح : أنه متروك الحديث؛ لإجماع العلماء على ذلك.

قالت الباحثة: وقد أجمع أهل العلم على تضعيف الحديث وتركه وذلك لأن في سنده عنبسة بن عبد الرحمن ، ومحمد بن زاذان ، وهما متروكان ،لا يحتج بهما، **قال ابن القيم وإن كان إسناده وما قبله ضعيفًا فالعمل عليه وقد اعتضد بإسناد حسن**[٢] وقال ابن القطان[١]: ضعيف، ضعفه الترمذي، من أجل عنبسة بن عبد الرحمن، وأحسن من هذا ما ذكر أبو أحمد (يقصد ابن عدي) قال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ عَبد الخالق، حَدَّثَنَا السري بن عاصم، حَدَّثَنَا حفص بن عُمَر الأيلي حدثنا عَبد الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّاد، عَنْ نَافِعٍ، عنِ ابْنِ عُمَر، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلامُ قَبْلَ السُّؤَالِ فَمَنْ بَدَأَكُمْ بِالسُّؤَالِ قَبْلَ السَّلامِ فَلا تُجِيبُوهُ[٢].

قلت: وإسناده ضعيف جداً، فيه ابن أبي روّاد، قال ابن عدي: في بعض رواياته ما لا يتابع عليه وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء[٣]، وحفص بن عمر الأيلي: كذّبه أبو حاتم والساجي، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب، وقال الحاكم: ذاهب الحديث[٤].

والسري بن عاصم: كذّبه ابن خراش، وقال ابن حبان وابن عدي: يسرق الحديث. وساق له الذهبي بعض الأحاديث المنكرة وقال إنها من بلاياه[٥].

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل[٦]: وأبو نعيم في حلية الأولياء[٧]: ، من طريق أبي تقي هشام بن عبد الملك، وابن السني في عمل اليوم والليلة [٨][٩][١٠]: من طريق كثير بن عبيد، كلاهما عن بقية، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع به. بلفظ: "لا تبدأوا بالكلام قبل السلام فمن بدأ بالكلام قبل

---

[١] التاريخ الكبير (٨٨/١) ، والضعفاء الصغير (ص١٠٠) ، الجرح والتعديل(٢٦٠/٧) ، الكامل في ضعفاء الرجال– (٤٢٤/٧) ، التقريب (ص٤٧٨).

[٢] زاد المعاد (٣٧٨/٢).

[٣] بيان الوهم والإيهام– (١٨١/٥)

[٤] أخرجه: الكامل في ضعفاء الرجال– (٦/ ٥٠٩).

[٥] التقريب: ٣٥٧/١

[٦] الجرح والتعديل– (١٨٣/٣) ، ميزان الاعتدال(٣٢٤/٢)

[٧] المجروحين: ٣٥٥/١، والكامل(٤٥٠/٤) ، الكاشف(ص١٢٣).

[٨](٢٩٤/٢، و ٣٣١، و ٣٣٢)

[٩] (١٩٩/٨).

[١٠] برقم(٢١٤) (ص١٧٦).

السلام فلا تجيبوه" ، وعند أبي نعيم وابن السني مختصراً على "من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه.[١]

وقد صرّح بقية في العلل وفي عمل اليوم والليلة بالتحديث، وقد ضعّف هذا الحديث الإمام أبو زرعة، حيث قال: هذا حديث ليس له أصل، لم يسمع بقية هذا الحديث من عبد العزيز، إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا"[٢].

قلت: وأبو تقي هشام بن عبد الملك حمصي صدوق ربما وهم[٣] وكثير بن عبيد حمصي ثقة[٤] هذا وقد حسّن الألباني هذا الإسناد فقال: كثير بن عبيد هذا حمصي ثقة ومن الصعب الاقتناع بأن مجرد كونه حمصيا مع كونه ثقة، لا يميز بين قول بقية "عن" وبين قوله "حدثنا"[٥].

فالراجح: حديث عنبسة بن عبد الرحمن ، ومحمد بن زاذان ، قد أنكره الترمذي ، وهو محمول على جهة الإسناد لا المتن ، وذلك بسبب تفردهما به ، وكونهما ضعيفين متروكين عند أهل الحديث.

وبالبحث لم أجد للحديث متابع في هذا الطريق ، وهذا مسلك المحدثين في إنكار ما تفرد به الضعفاء المتروكون ، دون أن يصل لدرجة الوضع . لكن مع ذلك ، لم يحكم العلماء على الحديث بالوضع ، بل وجدوا له شاهداً صحيحاً حسناً من طريق ابن عمر مرفوعا ، كما ذكره ابن القطان ، وابن حجر ، والألباني.

وبالتالي، فإن النكارة في الإسناد لا تستلزم رد المتن إذا ثبت له شاهد صحيح أو حسن، كما هو مقرر في علوم الحديث.

فالراجح ماذهب إليه الترمذي من وصف الحديث بالنكارة إنما هو من جهة الإسناد فقط ، لا مارجحه الألباني من الحكم بالوضع .

---

[١] حلية الأولياء- (١٩٩/٨).

[٢] علل الحديث(١٣٦/٧)

[٣] التقريب: (ص٥٧٣)

[٤] المرجع نفسه:(ص٤٦٠).

[٥] الصحيحة: ٤٥٩/٢

قائمة المصادر والمراجع

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل –الرَّوْض البسَّام بتخريج وَترتيب فَوائِد تمَّام: جَاسِم الفهيد الدّوسَري– محمد صباح منصور– مؤسسة غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت– الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات أبي معاذ طارق بن عوض الله محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، توزيع: دار زمزم – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٨م.

٣- الأنساب عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي، أبوسعدة (ت٥٦٢ هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمين اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ– ١٩٦٢م.

٤- الأعلام– لخير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)– الناشر: دار العلم للملايين–الطبعة: الخامسة عشرة – مايو ٢٠٠٢م.

٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.د.ت

٦- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦م.

٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٨– بلوغ المرام من أدلة الأحكام–الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – رحمه الله – (٧٧٣ هـ – ٨٥٢ هـ)–حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه–الدكتور ماهر ياسين الفحل–شيخ دار الحديث في العراق أستاذ الحديث والفقه المقارن بكلية العلوم الإسلامية

٩–بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق، الحسين آيت سعيد، الناشر، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٠–البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، إبراهيم ابن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ (ت:١١٢٠هـ)، المحقق: سيف الدين الكاتب، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت.

١١– تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت- ٧٤٨هـ)-المحقق، الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي-الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٢- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن لمغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م

١٣- تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)

١٤- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن-طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان

١٥- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)،المحقق، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي: بيروت،الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م

١٥- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت- ٥٧١هـ).

١٦-تحرير علوم الحديث،عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

١٧-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي-لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)-حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي-الناشر: دارطيبة- د.ت.

١٨- تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

١٩-تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: خليل بن محمد العربي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٢٠-تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: خليل بن محمد العربي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٢١-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٢-تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ) تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني دار النشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٢٣-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ

٢٤-تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)

٢٥-التيسير بشرح الجامع الصغير-لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ابن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)-الناشر: مكتبة الإمام الشافعي الرياض-الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٢٦-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٢٧-الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث أبو عبد الله أحمد بن حنبل، إبراهيم النحاس الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩

٢٨-الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٢٩-الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٠-خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)- المحقق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل-الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت-الطبعة: الاولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

٣١-سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)،دار النشر: دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.
٣٢-سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٣-سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل،لأبي داود سليمان بن الأشعث ابن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)،المحقق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٣٤-سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)-المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
٣٥-شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر" الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي،،الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٣٦-شرح سنن النسائي-المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى-لجامعة الفقير إلى مولاه الغني القدير-لمحمد بن الشيخ العلامة علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي-المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة-الجزء الأول-دار المعراج الدولية للنشر
٣٧- شرح الزركشي-شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ) الناشر: دار العبيكان-الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م
٣٨-الشرح المختصر لنخبة الفكر، للإمام المحدث الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٣٩-الضعفاء والمتروكون أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني -المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية-الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ).
٤٠-عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق ابن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت:

٣٦٤هـ)، المحقق: كوثر البرني الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت.

٤١–فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي–لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)–المحقق: علي حسين علي. د.ت

٤٢–الفوائد– لأبى القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)–المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي–مكتبة الرشد – الرياض–الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ–

٤٣–القاموس المحيط للفيروز آبادي،ط مؤسسة الرسالة– (١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م).

٤٤–الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٤٥–الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض،شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة،الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٤٦–كتاب التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان.

٤٧–الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧– ١٩٨٧م.

٤٨–كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني صفوة السقا الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٤٩–لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى(ت: ٧١١هـ)،الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٥٠–لسان الميزان ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،المحقق: دائرة المعرف النظامية، الهند–الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان– الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٥١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين-محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)-المحقق: محمود إبراهيم زايد-الناشر: دارالوعي - حلب الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ

٥٢- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ-لِلحَافِظِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْر الهَيْثَمِي-ت سنة ٨٠٧ هـ- حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ حسين سليم أسد الدّارانيدَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ-دمشق- بيروت.

٥٣-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)،المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٤-مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب،جمعه: أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي،قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر،الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ٢٠٠٩)

٥٥-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه-أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ابن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي(ت: ٨٤٠هـ)-المحقق: محمد المنتقى الكشناوي-الناشر: دار العربية - بيروت-الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٦-معجم البلدان-شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)

المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري الناشر: الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة.

٥٧-المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)،المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٥٨-منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث،بشير علي عمر،الناشر: وقف السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٥ مـ

٥٩-منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر-الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية- الطبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

٦٠-موسوعة أقوال أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ في رجال الحديث وعلله، محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل،الطبعة: الأولى الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان،سنة النشر: ٢٠٠١ م

٦١-موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله-جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد- محمود محمد خليل-دار النشر: عالم الكتب-الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م

٦٢-الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٦٣-الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢

٦٤-ميزان الاعتدال في نقد الرجال-شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)-تحقيق: علي محمد البجاوي-الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان-الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

٦٥- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)-المحقق: محمد عوامة-الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية- الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.